خطاب

صاحب الجلالة الملك محمد السادس

ملك المغرب

المُوجَّه إلى

الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة

المخلد للذكرى الستين

لإنشاء منظمة الأمم المتحدة

نيويورك

9 - 11 شعبان 1426/ 14 - 16 شتنبر 2005م

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسولنا رسول الله وآله وصحبه.

فخامة الرئيسين،
أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،
سعادة الأمين العام،

يسرني، في البداية أن أتوجه إلى أهلينا الأجلّ، فخامة الرئيس الحاج عمر بانغو ومعالي الوزير الأول لمملكة السويد السيد غوران بيرسون، بالتهنئة على اختيارهما لرئاسة هذا الاجتماع التاريخي والفريد في حياة منظمة الأمم المتحدة، متمنياً لهما كامل التوفيق والنجاح في إدارة أعمال هذه القمة.

وأنتهز هذه الفرصة لتجديد الشكر الجزيل لأخينا العام السيد كوفي عنان، على الجهود الدؤوبة والدؤوبة، التي ما فتئ يبذلها بكل إخلاص، لخدمة الأهداف النبيلة لمنظمة الأمم المتحدة، وتكوير هياكلها، وترشيد أعمالها، وتأهيلها لرفع تحديات القرن الحادي والعشرين، والألفية الثالثة.

وإن المشاركة المكثفة والرفيعة المستوى في هذا الاجتماع الهام، بقدر ما تتبعث من الرمزية التاريخية للحدث الذي نحن، فإنها تعد إشارة قوية عن تشبث قيادات وشعوب

بلداننا، بالمبادئ المثلى والمقاصد السامية لمنظومة الأمم المتحدة، كما أنها تعد تثميناً للدور الهام الذي تضطلع به، واستشعاراً لضرورة تحصينها وتأهيلها، لمواصلة النهوض بالمهام الجليلة والجسيمة المنوطة بها، على الوجه الأكمل.

لقد أثبتت الأمم المتحدة، ولا سيما خلال العقدين الأخيرين، نجاعتها وجدواها، وقدرتها على مواكبة سيرورة العصر، رغم التحولات الجذرية التي عرفها العالم منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها. فمبادئ وقواعد المساواة بين الدول، واحترام سيادتها ووحدتها الوطنية والترابية، وسلامة أراضيها، وحل المنازعات بالوسائل السلمية، وعدم اللجوء إلى القوة أو التهديد بها، واحترام حقوق الإنسان الفردية والجماعية، تبقى الدعائم الأساسية لكل نظام عالمي.

وإن اقتناع المغرب الراسخ بأن تعاظم النزاعات وفضها بالطرق السلمية المنصوص عليها في الميثاق، يبقى الوسيلة الأنجع، ليس فقط للحفاظ على السلم بين الدول والشعوب، كيفما كانت طبيعة الخلاف بين أطراف النزاع، ولكن بالأساس، الشرط الأساسي والبعد الحقيقي للالتزام الفعلي بتلكم المبادئ المثلى، والمدخل الضروري، للقضاء على كل بؤر التوتر، والمضي قدماً نحو توطيد الأمن الشامل، وتحقيق التنمية المستدامة، والتقدم المشترك، باعتبارها من المقومات العصرية للاستقرار جهوياً وعالمياً.

ومن هذا المنطلق، أبدينا باستمرار استعدادنا الصادق لحل النزاع المفتعل حول صحرائنا مع إخواننا في الجزائر، وأكدنا الدليل، بالمبادرة والمجاوبة مع عدة مبادرات بناءة، على حرصنا القوي على تطوير علاقاتنا الثنائية، في جو من التضامن، وحسن

.../.

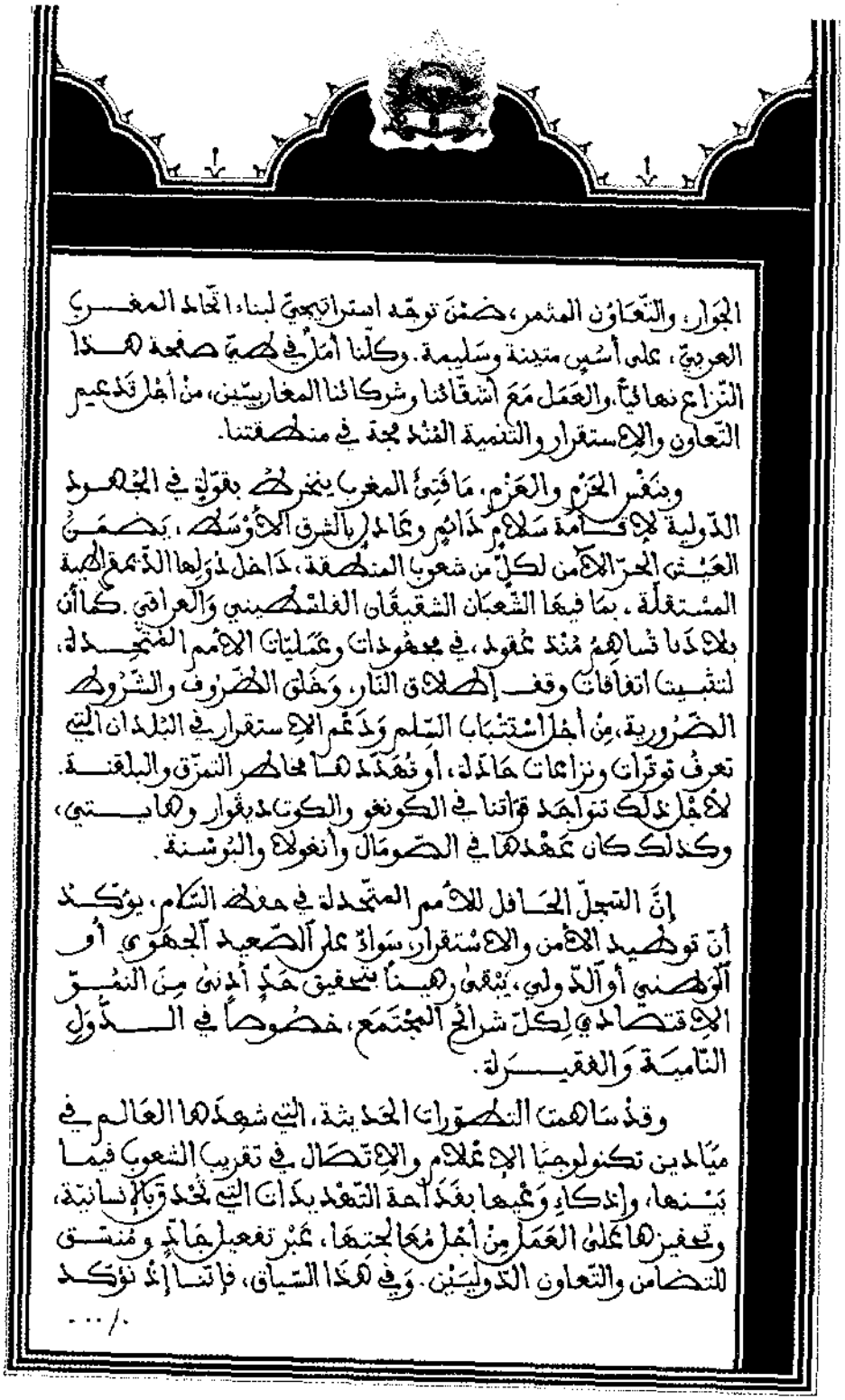

الجوار، والتعاون المثمر، ضمن توجه استراتيجي لبناء اتحاد المغرب العربي، على أسس متينة وسليمة. وكلنا أمل في رؤية صفحة هذا النزاع نهائياً، والعمل مع أشقائنا وشركائنا المغاربيين، من أجل تدعيم التعاون والاستقرار والتنمية المنشودة في منطقتنا.

وبنفس الحزم والعزم، ما فتئ المغرب يخرط بقوة في الجهود الدولية لإقامة سلام دائم وعادل بالشرق الأوسط، يضمن العيش الحر الآمن لكل من شعوب المنطقة، داخل دولها الديمقراطية المستقلة، بما فيها الشعبان الشقيقان الفلسطيني والعراقي. كما أن بلادنا ساهم منذ عقود، في مجهودات وعمليات الأمم المتحدة، لتثبيت اتفاقات وقف إطلاق النار، وخلق الظروف والشروط الضرورية، من أجل استتباب السلم ودعم الاستقرار في البلدان التي تعرف توترات ونزاعات خالدة، أو تهددها مخاطر الفرقة والبلقنة. لأجل ذلك تواجد قواتنا في الكونغو والكويت ويوغوسلافيا، وكذلك كان تمركزها في الصومال وأنغولا والبوسنة.

إن السجل الحافل للأمم المتحدة في حفظ السلام، يؤكد أن توطيد الأمن والاستقرار، سواء على الصعيد الجهوي أو الوطني أو الدولي، يبقى رهينا بتحقيق حد أدنى من النمو الاقتصادي لكل شرائح المجتمع، خصوصا في الدول النامية والفقيرة.

وقد ساهمت التطورات الحديثة، التي شهدها العالم في ميادين تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تقريب الشعوب فيما بينها، وإذكاء وعيها بغداحة التفاوتات التي تحدق بالإنسانية، وتحفيزها على العمل من أجل معالجتها، عبر تفعيل جاد ومنتسق للتضامن والتعاون الدوليين. وفي هذا السياق، فإننا إذ نؤكد

.../.

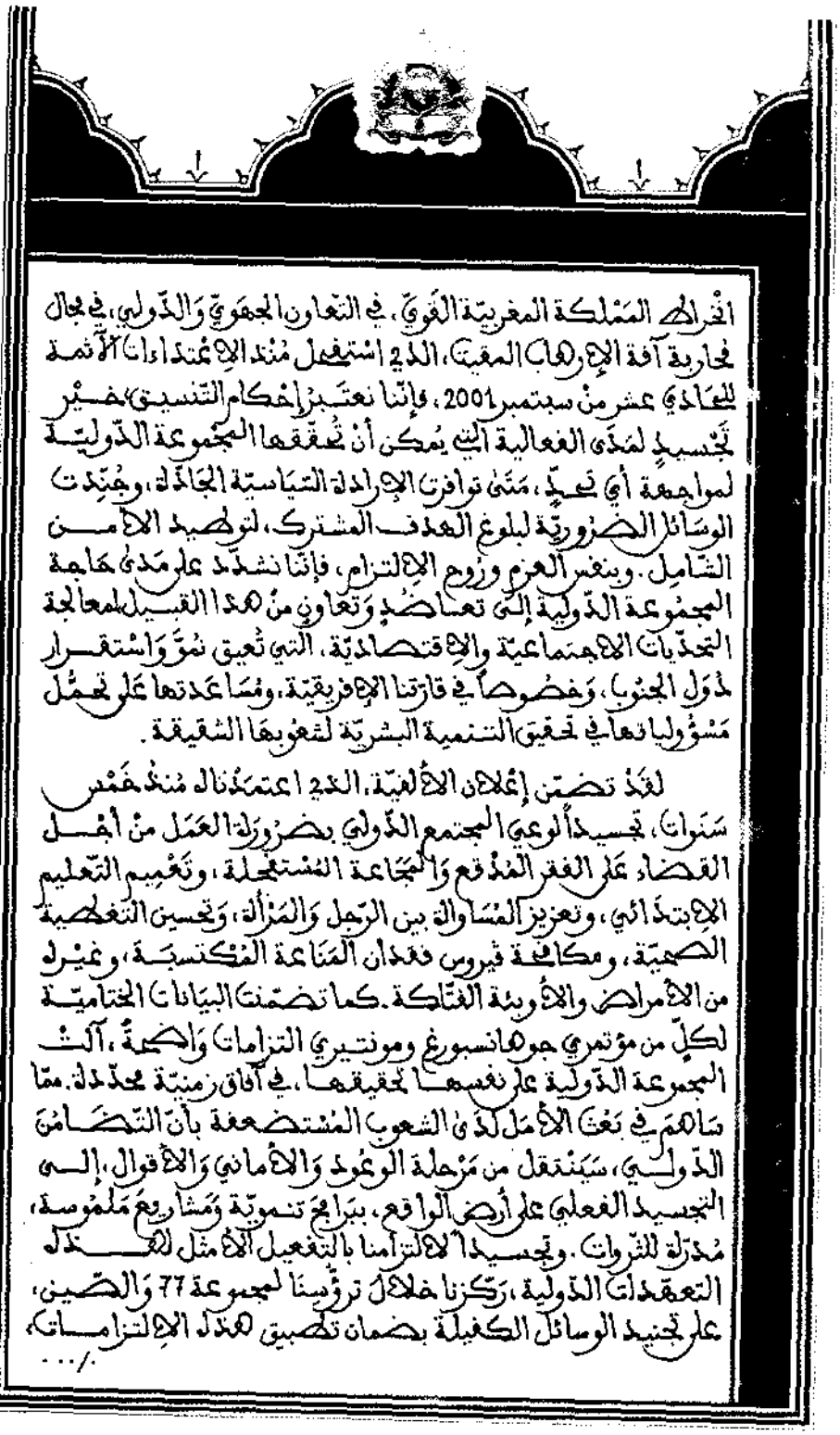

أفراد المملكة المغربية القوي، في التعاون الجهوي والدولي، في مجال محاربة آفة الإرهاب المقيت، الذي استفحل منذ الاعتداءات الآثمة للحادي عشر من سبتمبر 2001، فإننا نعتبر إحكام التنسيق غير المجسد لمدى الفعالية التي يمكن أن تحققها المجموعة الدولية لمواجهة أي تهديد، متى توافرت الإرادة السياسية الجادة، وجندت الوسائل الضرورية لبلوغ الهدف المشترك، لتوطيد الأمن الشامل. وبنفس العزم وروح الالتزام، فإننا نشدد على مدى حاجة المجموعة الدولية إلى تعاضد وتعاون من هذا القبيل لمعالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية، التي تعيق نمو واستقرار دول الجنوب، وخصوصا في قارتنا الإفريقية، ومساعدتها على تحمل مسؤولياتها في تحقيق التنمية البشرية لشعوبها الشقيقة.

لقد تضمن إعلان الألفية، الذي اعتمدناه منذ خمس سنوات، تجسيدا لوعي المجتمع الدولي بضرورة العمل من أجل القضاء على الفقر المدقع والمجاعة المستحلة، وتعميم التعليم الابتدائي، وتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة، وتحسين التغطية الصحية، ومكافحة فيروس فقدان المناعة المكتسبة، وغيرها من الأمراض والأوبئة الفتاكة. كما تضمنت البيانات الختامية لكل من مؤتمري جوهانسبورغ ومونتيري التزامات واضحة، آلت المجموعة الدولية على نفسها لتحقيقها، في آفاق زمنية محددة. مما سالمم في بعث الأمل لدى الشعوب المستضعفة بأن التضامن الدولي، سينتقل من مرحلة الوعود والأماني والأقوال، إلى التجسيد الفعلي على أرض الواقع، ببرامج تنموية ومشاريع ملموسة، مدرة للثروات. وتجسيدا لالتزامنا بالتفعيل الأمثل للعقد التعاقدات الدولية، ركزنا خلال ترؤسنا لمجموعة 77 والصين، على تجنيد الوسائل الكفيلة بضمان تطبيق هذه الالتزامات،

.../.

وتحقيق مرامي وأهداف الألفية بالنسبة لبلدان الجنوب، وعلى رأسها إفريقيا. فكانت الدعوة إلى الإجتماع الرفيع المستوى، لمتابعة تطبيق أهداف الألفية، والذي تم توسيعه، ليشمل إلهام قواعد المنظومة الدولية وهياكلها.

وإن أي تقييم موضوعي لمدى تنفيذ الدول النامية لما التزمت به في إطار الألفية، يبرز مدى ما قامت به بلداننا من مجهودات محمودة، بانتهاج سياسات عمومية قويمة، تعتمد الحكامة الجيدة، وتعبئة الموارد المحلية، لخلق الظروف المواتية للتوظيف الأمثل للإستثمارات الأجنبية، وتسهيل الإندماج في التجارة الدولية. غير أن كل هذه المجهودات لا يمكن أن تعطي ثمارها كاملة، إلا إذا أزرتها مساعدات إنمائية عمومية أكبر حجما، وأحدث في جداول زمنية، تدعمها موارد مبتكرة وإضافية، وإعفاءات جمركية، والغاء أو تخفيف لمديونية الدول الفقيرة.

وانسجاما مع تعهدات المملكة المغربية الدولية، فقد بادرنا باعتماد مدونة للأسرة تقوم على مساواة الرجل والمرأة، وتضمن حقوق الطفل، وترفع كل أشكال الحيف عن النساء، وتصون كرامتهن، في حفاظ على وحدة وتماسك العائلة، وحرص على تمكين المرأة من الإندماج الفعلي، في التنمية الوطنية. وفي نفس السياق، قمنا بإطلاق "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" التي تنسجم مع فلسفة وأهداف الألفية، وتندرج ضمن رؤية شمولية، قائمة على مبادئ الديمقراطية السياسية، والفعالية الاقتصادية، والتماسك الاجتماعي، وعلى تمكين كل مواطن من الإستثمار الأمثل لمؤهلاته وقدراته، ضمن مشروع مجتمعي ديمقراطي حداثي، يعتمد تكافؤ الفرص،

والمواطنة المسؤولة، وبجعل الإنسان في صلب عملية التنمية، بالمشاركة في بلورة مشاريعها، والمساهمة الفاعلة في إنجازها، والتوزيع العادل لثمارها بين الفئات والجهات، لتقليص التفاوتات الاجتماعية والمجالية ومكافحة الإقصاء، بالتعبئة الوطنية الشاملة لكل الموارد والكفاءات، لاستئصال شرائح واسعة من المحرومين، وخاصة الشباب منهم، من آفات الفقر والأمية والبطالة، وتمكينها من أسباب العيش الحر الكريم، الذي ننشده لكل مواطنينا.

وبنفس القناعة والعزيمة، تواصل المملكة المغربية عملها الدؤوب على تجسيد الفعلي للتعاون جنوب - جنوب، عبر تطوير سياسة للتضامن الملموس مع الأشقاء الأفارقة، تعتمد التكوين في المجالات التي يتوفر فيها المغرب على كفاءات وتجربة واسعة، وفتح أسواق بلادنا لصادرات الدول الإفريقية الأقل نموا، وإعفائها معظم ما عليها من ديون نحو المغرب.

السيدات والسادة الرئيسيون،

إن إتمام منظمتنا لعقدها الثامن تعد مناسبة يجب انتهازها ليس للاجترار عقيم ومخجل لهفوات الماضي، أو انتقاد لاذع للاختلالات الآن، وما يشوب بعض الأداء من نقائص، بل بالتوجه الإيجابي، لتجديد تشبثنا الصادق بمبادئها، والتعبئة الفعالة لطاقاتنا، لتأهيلها وإصلاحها، بكيفية جادة، لتقويتها باعتبارها الإطار الأنجع للحوار والتفاوض، وإيجاد الحلول الملائمة للمشاكل المستعصية، وبناء صرح نظام عالمي منصف متعدد الأطراف، يرتضيه الجميع.

وإننا نتطلع في هذا السياق، لأن تكون ستينية الأمم المتحدة مناسبة لانبعاث جديد لتلكم الرؤية السياسية

.../.

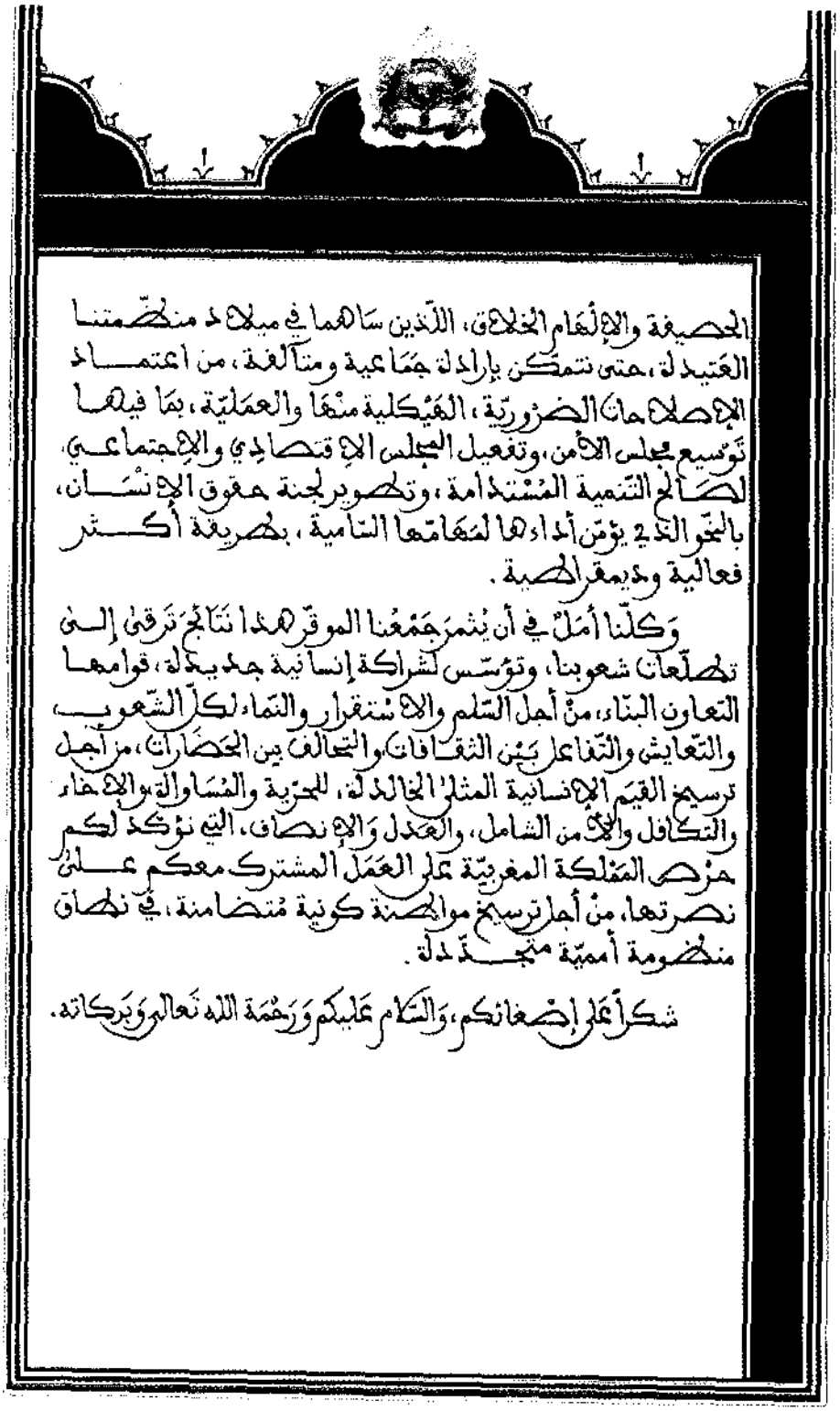

الحصيفة والإلمام الخلاق، اللذين ساهما في ميلاد منظمتنا العتيدة، حتى تتمكن بإرادة جماعية ومتآلفة، من اعتماد الإصلاحات الضرورية، الهيكلية منها والعملية، بما فيها توسيع مجلس الأمن، وتفعيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي لكافة التنمية المستدامة، وتطوير لجنة حقوق الإنسان، بالنحو الذي يؤمن أداءها لمقاماتها السامية، بطريقة أكثر فعالية وديمقراطية.

وكلنا أمل في أن يثمر جمعنا الموقر هذا نتائج ترقى إلى تطلعات شعوبنا، وتؤسس لشراكة إنسانية جديدة، قوامها التعاون البناء، من أجل السلم والاستقرار والنماء لكل الشعوب والتعايش والتفاعل بين الثقافات والتحالف بين الحضارات، من أجل ترسيخ القيم الإنسانية المثلى الخالدة، للحرية والمساواة والإخاء والتكافل والأمن الشامل، والعدل والإنصاف، التي نؤكد لكم حرص المملكة المغربية على العمل المشترك معكم على نصرتها، من أجل ترسيخ موالصنة كونية متضامنة، في نطاق منظومة أممية متجددة.

شكرا على إصغائكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.